المؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير 2022

واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص: دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس

أ. طارق أبو شعفة معتوق
كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب
tariqmatog05@gmail.com

أ. عماد الدين سالم السويح
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس
E.Elswayah@uot.edu.ly

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص، وكذلك التعرف على أهم متطلبات الشراكة البحثية ومعوقاتها. وتحقيقاً لذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ وتم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها إلكترونياً على العينة المستهدفة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس. حيث تم الحصول على (351) استبانة. نتائج الدراسة تشير إلى أن مستوى الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص جاء منخفضاً، أيضا بينت الدراسة أن مستوى (متطلبات– معوقات) الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان مرتفعاً. الدراسة أوصت بضرورة أن تتبنى المؤسسات الجامعية مفهوم الشراكة البحثية ضمن توجهاتها الاستراتيجية، وكذلك العمل على توطيد العلاقة المتبادلة بين القيادات الجامعية والمسؤولين في القطاع الخاص.

الكلمات الدالة: الشراكة، الشراكة البحثية، المؤسسات الجامعية، القطاع الخاص.

The reality of the research partnership between university institutions and private sector organisations: A case study of the University of Tripoli

Tariq Abushafa matoq
Faculty of Economics and Commerce
Elmergib University
tamaetouq@elmergib.edu.ly

Emadeddeen salem Elswayah
Faculty of Economics and Political Sciences
Tripoli University
e.elswayah@uot.edu.ly

Abstract

The study aims to identify the reality of the research partnership between university institutions and private sector organizations, as well as to identify the most important requirements and obstacles to the research partnership. To achieve its aims, the descriptive-analytical method was used; A questionnaire was designed and distributed electronically to the

target sample of faculty members at the University of Tripoli, where 351 questionnaires were received. The findings of the study indicate that the level of a research partnership between university institutions and private sector organizations was low. The study also showed that the level (requirements - obstacles) of a partnership between university institutions and the private sector was high. The study recommended that university institutions adopt the concept of research partnership within their strategic directions, as well as work to consolidate the mutual relationship between university leaders and officials in the private sector.

Keywords: partnership - research partnership - university institutions - the private sector.

1. المقدمة

تعد الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات المجتمع بشكل عام ومؤسسات القطاع الخاص علاقة تبادلية لا يمكن تجاهلها، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة، والحاجة للبحث والتطوير والتدريب في آن واحد، وذلك من منطلق مبدأ أن الشراكة أساس التنمية، وهذا يتطلب من المؤسسات الجامعية والمؤسسات المعنية في المجتمع النظر لتلك الشراكة من منظور استراتيجي بعيد المدى، وضرورة إيجاد سياسات لربط مؤسسات التعليم العالي بمؤسسات سوق العمل، سواء أكانت عامة أم خاصة.

ومن ثَمَّ حظيت قضية الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع باهتمام عالمي متزايد على المستوى الدولي، حيث أكدت العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية على أهمية هذه العلاقة، فعلى المستوى الدولي أكد المؤتمر العالمي للتعليم العالي 2009 في باريس على ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي والجامعي بالبحث عن سبل جديدة للنهوض بالبحث والابتكار من خلال عقد شراكات مع جهات فاعلة متعددة من القطاعين الخاص والعام (اليونسكو 2009)، وأيضاً على المستوى العربي أكد مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في جامعة الملك سعود عام 2005 على ضرورة إسهام القطاع الخاص في تمويل و تطوير البحث العلمي بالجامعات (جامعة الملك سعود، 2005)، وغيرها من المؤتمرات العربية والدولية التي اهتمت بهذا الشأن.

ومن هنا نجد أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل اتجاه عالمي معاصر نال اهتماماً متزايداً لكونه أحد الاستراتيجيات القومية التي تهدف إلى حل مشكلات المجتمع، والاندماج فيه للتعرف على متطلباته، وإمداده بالمعرفة، والخبرات، والتكنولوجيا المتطورة للنهوض به، وتطويره، وبالتالي فإن الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص في مجال البحث العلمي لم تعد مجرد خيارٍ، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته، وهذا يلزمنا بضرورة الاهتمام بمثل هذه الشراكات،

والعمل على تفعيلها بما يخدم المصلحة العامة، والمصالح المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص، لذا فإن هذه الدراسة جاءت للتعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس.

2. الدراسات السابقة

- **دراسة العيلة (2017):** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص، وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير العينة لواقع الشراكة، ولجهود الجامعات في تحسين الأداء المؤسسي تعزى للمتغيرات (الجامعة – الكلية – الرتبة الأكاديمية – سنوات الخبرة)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن درجة تقدير الكلية لواقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية والقطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس يقع عند مستوى متوسط بوزن نسبي (57.5%)، وبدرجة متوسطة، وكذلك توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص تعزى إلى متغير الرتبة لصالح (أستاذ مساعد)، وسنوات الخدمة لصالح (7إلى 15سنة)، والجامعة لصالح الجامعة الإسلامية، والكلية لصالح الكليات العلمية.
- **دراسة درادكة ومعايعة (2014):** هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الشراكة بين الجامعات الأردنية والقطاع الخاص، والتعرف على أهم المعوقات بين الجامعات والقطاع الخاص، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في جميع مجالاتها جاءت بدرجة متوسطة، وكذلك وجود مجموعة من المعوقات بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال الشراكة بينهم.
- **دراسة الثنيان (2008):** هدفت هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، كما استهدفت معرفة واقع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال البحث العلمي في المملكة، والتعرف على أهم النماذج العالمية في مجال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وتحديد أهم المتطلبات لإقامة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بحسب محاور الشراكة: وضح اتفاقيات للتدريب بين الجامعات والقطاع الخاص، الاهتمام بالحوافز المعنوية والمادية للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي، والعمل على زيادة النسبة المخصصة للبحث العلمي في ميزانية الدولة، وإنشاء

وحدة اتصال لتحقيق التعاون في مجال البحث العلمي، والتركيز على الاهتمام بتسويق نتائج البحوث، ووضع الآليات المناسبة له.

3. مشكلة الدراسة

بالرغم من الاهتمام المتزايد من جانب الدول المتقدمة بتعزيز الشراكة بين جامعاتها والقطاع الخاص، إلا أن هناك العديد من الدول النامية - التي من بينها ليبيا – لم تبد اهتماماً كبيراً بتكوين شراكة حقيقية فاعلة بين الجامعات والقطاع الخاص، وفي هذا الصدد، فقد أشارت دراسة كلٍ من (صائغ ومتولي، 2005)، (القحطاني، 2008)، إلى ضعف التعاون بين مؤسسات الإنتاج، ومؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، خاصة فيما يتعلق بالبحوث الأساسية والتطبيقية، وأن المؤسسات الصناعية والتجارية لا تمول سوى عدد قليل من البحوث التي تقوم بها الجامعات، إضافة إلى أن الجامعات لم تتمكن من توثيق علاقتها بمؤسسات المجتمع بالصورة المطلوبة، وأن هذه العلاقة تحتاج إلى جهود واستراتيجيات لتطويرها، وتوثيقها، وتعزيزها بالشكل الأمثل.

وباستقراء الوضع الراهن في المستوى المحلي، وتحديدا في المؤسسات الجامعية، نجد أن هناك فجوة بين البحث العلمي بالجامعات وتطبيق نتائجه بالقطاع الخاص، هذه الفجوة تتمثل في ضعف ربط الأبحاث بالمشكلات التي تعاني منها مؤسسات سوق العمل، ناهيك عن ضعف تطبيق نتائج البحوث في مؤسسات المجتمع، وذلك بسبب ضعف برامج التعاون والشراكة بينهما، مما يؤثر سلباً على دور الجامعات في خدمة المجتمع، ناهيك عن قلة تزويد الجامعات لمنظمات القطاع الخاص بنظام معلومات دقيق حول إمكانياتها العلمية والبحثية، ومدى إسهامها في خدمة سوق العمل، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في كونها محاولة من جانب الباحثين لدراسة واقع الشراكة البحثية وطبيعتها بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص، ومتطلباتها، ومعوقاتها، وبصورة أكثر تحديداً يمكن وضع مشكلة الدراسة في شكل التساؤلات الآتية:

1- ما واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس؟

2- ما متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

3- ما المعوقات التي تحد من الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1- التعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص.

2- التعرف على أهم متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص.

3- التعرف على معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية.

ثالثاً- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. أنها تدرس موضوع الشراكة البحثية التي تعتبر من الموضوعات الحديثة، التي نالت اهتمامًا كافيًا خاصةً على المستوى الدولي، كما ستفتح الدراسة أفاقًا معرفية جديدة من شأنها أن تفيد المسؤولين في الجامعات، ومنظمات القطاع الخاص إلى أهمية الشراكة البحثية، وفوائدها، وانعكاس ذلك على المؤسسات الجامعية، والقطاع الخاص بتعزيز قدراتها التنافسية، والتفوق والتميز.
2. أن النتائج التي سوف يتم التوصل إليها تفيد المسئولين في الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في معرفة متطلبات الشراكة البحثية ومعوقاتها، وكيفية تذليلها لتحقيق الفوائد والمصالح المشتركة.

5. منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد مناسبا لأغراض هذه الدراسة، وذلك لوصف مجتمع الدراسة (فهو دراسة واقع الأحداث، والظواهر، والمواقف، والآراء، وتحليلها، وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات مفيدة لتصحيح هذا الواقع، أو استكماله، أو تطويره) من خلال دراسة واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية، ومنظمات القطاع الخاص، وذلك من خلال:

أ- الدراسة النظرية: من خلال تتبع أدبيات الموضوع في الكتب والدراسات السابقة في الموضوع نفسه لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

ب- الدراسة التحليلية: من خلال استخدام صحيفة الاستبانة أداةً رئيسة لجمع البيانات والمعلومات، وإجراء البحث، والتحليل، والمعالجة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، لتحليل البيانات بأسرع وقت وأكثر دقة.

6. الإطار النظري

1.6 مفهوم الشراكة البحثية

تعتبر الشراكة المجتمعية واحدة من أهم خصائص المنظمات الناجحة في البلاد المتقدمة؛ حيث تعد إحدى المبادرات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً من خلال إسهام شركات القطاع الخاص تطوعاً في خدمة جهود التنمية سواءٌ بالرأي، أو بالعمل، أو التمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وهنا يمكن أن نستعرض لمفهوم الشراكة البحثية في الآتي:

بدأت الشراكة نوعًا من المفاهيم التربوية الدولية الشائعة في الظهور منذ نهاية الستينيات في القرن العشرين، وذلك تحت تسميات عديدة كالتشارك، التعاون، المقاسمة، تبادل المصالح، صيغًا جديدة لأشكال التعاون والتفاعل بين مختلف المؤسسات على كافة المستويات، وذلك لتحقيق أفضل استغلال للإمكانات والموارد المتاحة لهذه المؤسسات، بما يضمن تعظيم الفوائد المشتركة لكل منها (محمد، 2017 :17).

قد تعددت تعريفات الشراكة باختلاف الباحثين إذ عُرِّفَت بأنها:

" عملية ديناميكية تتضمن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر، للاشتراك في مشروع ما، أو القيام بنشاط يتم من خلاله التكامل بين كامل الأطراف، ويسعى الشركاء غالباً لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أسس من الإدارة والفهم المشترك، والارتباط بعقد يستتبعه التزامات ملزمة للأطراف كافة (عبدالستار، 2010: 1160).

كما عُرِّفَت بأنها "كل نشاط تعاوني أو هادف يتم بين كل من المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية بمختلف أنماطها، وبين الجامعات بهدف القيام بمشروع علمي محدد وفق إطار تعاقدي، يحفظ لكلٍ من الطرفين مصلحتهما، ويتم ذلك عن طريق تكثيف الجهود والكفاءات والخبرات، وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء في تنفيذ مشروع الشراكة أو النشاط، مع تحمل أطراف الشراكة جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عنها (الحايس، 2009 :190).

ووفقاً للبنك الدولي (World Bank, 2009) " فإن الشراكة بمفهومها الواسع هي كل العلاقات التعاقدية بين هيئات عمومية وخاصة تهدف للتحسين أو الرفع من خدمة الهياكل التحتية.

وعرفتها اللجنة البريطانية للشراكة بأنها:" علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص، بناءً على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد (الرشيد، 2007 :3).

ويعرفها الباحثان إجرائياً بأنها: "العلاقات التعاونية المخططة والمنظمة في مجال البحث العلمي التي تتم بين الجامعات – بيوت خبرة ومجتمع معرفة– ومؤسسات القطاع الخاص وفق إطار تعاقدي، لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة لكل منها".

2.6 فوائد الشراكة البحثية

تحقق الشراكة البحثية العديد من الفوائد لكل من الجامعات والقطاع الخاص، ويمكن توضيحها فيما يأتي (خضر، 2011 :19)، (رضوان، 2013 :245):

أ- الفوائد التي تعود على الجامعات:

1- توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها، ورفع كفاءتها التعليمية، من خلال إسهام القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي وتجهيزاته وغيرها.

2- تعزيز المركز التنافسي للجامعات، وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

3- توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات، بما يمكنها من تحسين بيئتها التعليمية.

4- ربط البحوث التطبيقية في الجامعات بالمشكلات المختلفة التي تواجه القطاع الخاص.

5- دمج الطلاب في سوق العمل من خلال إشراكهم في خبرات تعليمية تعاونية، وتدريبهم في مؤسسات القطاع الخاص لتنمية مهاراتهم العلمية والتطبيقية.

6- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة، والتقنية المتطورة، والإفادة منها في تطوير المجتمع.

ب- الفوائد التي تعود على القطاع الخاص:

1. تحسين كفاءة القطاع الخاص، وتطوير إنتاجيته، وتزويده بما يحتاج إليه من موارد بشرية مؤهلة ومدربة، ومعرفة علمية، وتقنية، وخبرات متميزة.
2. الحصول على الاستشارات الفنية والبحثية للجامعات في معالجة مشكلات العمل، والإنتاج، وزيادة المردود المالي، والاقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص.
3. تطوير قدرات العاملين بالقطاع الخاص، وإكسابهم المهارات العملية، والمعرفة المتجددة التي تمكنهم من مواكبة التغيرات والمستجدات في مجال عملهم.
4. الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية، والمعرفة الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة المنتجة في الجامعات.
5. ابتكار منتجات جديدة، أو أساليب وطرق عمل جديدة، أو تطوير منتجات قائمة.
6. تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة، والإفادة من خبرات الجامعة.

3.6 أهداف الشراكة البحثية

تسعى الشراكة إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للشركاء، ويمكن تصنيف أهداف الشراكة في ضوء المؤسسات المستفيدة منها إلى (الأحمد، 2016: 444-445):

أ- أهداف الشراكة بالنسبة للجامعات:

1. تعيين خريجي الجامعات المؤهلين لممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية.
2. تزويد الطلاب بالعديد من الخبرات العلمية.
3. توظيف أعضاء هيئة التدريس خبراءَ واستشاريين في تلك المؤسسات.
4. الحصول على الدعم المادي لتمويل مراكز البحوث المشتركة بين الجامعات.

ب- أهداف الشراكة بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص:

1. تحسين المهارات الفنية والتقنية والأكاديمية للقوى العاملة التي تتطلع إليها.
2. تنمية الموارد والآلات الصناعية، أو المستخدمة في الصناعة، والمنتجات والموارد المالية.
3. التعرف على نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في الجامعة، والاستفادة منها في مجالات العمل والإنتاج.
4. الاستفادة من جهود الأساتذة والباحثين في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تتعرض لها قطاعات العمل والإنتاج.
5. استخدام المنشآت البحثية الجامعية مثل: المختبرات، والمعامل، والورش، والمكتبات.

رابعاً- دوافع القطاع الخاص للدخول في الشراكة البحثية (جامعة الملك عبدالعزيز، 2006):

إن الدوافع التي تحفز القطاع الخاص لدعم البحث العلمي سواء بالشراكة مع الجامعات أو بالتبرع لمراكز البحوث، تنبع من إدراك مؤسسات القطاع الخاص أن هناك فوائد مادية، إلى جانب الفوائد المعنوية، تعود عليها من ذلك؛ ويعزز هذه الدوافع وضع شراكة استراتيجية لبرامج البحث العلمي بمشاركة القطاع الخاص حتى تتجسد نصب عينيه الفوائد التي تعود عليه، لأنه من المستبعد أن يقوم القطاع الخاص الربحي بدعم بحوث علمية في مواضيع من اختيار المؤسسة الأكاديمية وحدها، دون رؤية تطبيقية واضحة لها، وإذا تبرع القطاع الخاص لدعم بعض البحوث العلمية التي لا يرى فيها فائدة مباشرة، فسيكون ذلك التبرع محدوداً وغير متكرر، وهذا هو الحال في الدول الصناعية التي تجني ثمار البحث العلمي في برامج التنمية وتطوير التقنية.

وعليه فإنه يمكن حصر دوافع مؤسسات القطاع الخاص لدعم البحث العلمي في الجامعات في الآتي:

1. التوصل إلى تقنية أو وسيلة مبتكرة تتبناها المؤسسة لزيادة العائد المادي عليها، أو خفض تكاليف أعمالها.
2. السعي لملكية ابتكارات جديدة لحجبها عن المؤسسات المنافسة والاستفادة منها عند الحاجة.
3. خفض الضرائب السنوية التي تقوم الحكومة بتحصيلها منها (خاصة لو تبرعت للبحث العلمي).
4. الاستغناء عن القيام ببحوث داخلية، أو خفض ميزانية البحوث الداخلية، والاستعاضة عنها بعمالة رخيصة الثمن.
5. تسهيل مهمة الحصول على ثروة بشرية مدربة على دراية بأعمال المؤسسة دون الإنفاق على تدريبها، وإعدادها للعمل.
6. الاستغناء بقدر الإمكان عن المستشارين الذين يتقاضون رسوماً عالية لخدماتهم قصيرة المدى.

7. الإطار العملي

1.7 مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس البالغ عددهم (2705) فرداً، ونظراً لكبر حجم المجتمع، وصعوبة الوصول إلى جميع مفرداته، فإن الباحثين استخدما أسلوب المعاينة لجميع البيانات، فاستخدمت العينــة العشوائية البسيطة، وتـم حساب حجم العينة من العلاقة الرياضية التالية:

$$n = \frac{M}{[(S^2 \times (M-1)) \div PQ] + 1}$$

n = 2705 / [(0.05 / 1.96)^2 * (2705 – 1) / 0.50 * 0.50] +1
= 2705 / [0.00065 * 2704 / 0.25] +1
= 2705 / [1.7576 / 0.25] +1
= 2705 /7.0304 +1
= 2705 /8.0304 = 337

2.7 أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة استبانة اشتملت في المحور الأول على البيانات الشخصية والوظيفية المتمثلة في: (النوع – العمر – التخصص – الدرجة العلمية –– سنوات الخبرة)، واشتمل المحور الثاني على العبارات المتعلقة بـ(أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص)، واشتمل المحور الثالث على (متطلبات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص)، بينما اشتمل المحور الرابع على العبارات المتعلقة بـ(معوقات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص). ووضع الباحثان (53) عبارة للتعرف على واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص، وقد استخدم الباحثان الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، حيث تم

إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجتان للإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات للإجابة (غير متأكد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 – أقل من 1.8	1.8 – أقل من 2.6	2.6 – أقل من 3.4	3.4 – أقل من 4.2	4.2 – 5
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

3.7 صدق أداة الدراسة وثباتها

1.3.7 صدق المحتوى (الصدق الظاهري)

يعد الصدق من الشروط الضرورية اللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري، الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

2.3.7 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

وقد بينت النتائج في الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة، وإجمالي الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05، وبذلك تعتبر المحاور صادقة لما وضعت.

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	12	0.578	0.000**
2	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	9	0.733	0.000**
3	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	9	0.770	0.000**
4	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	15	0.518	0.000**
5	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	8	0.592	0.000**

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

3.3.7 ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة النتائج نفسها لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة (Sekaran.U,. 2006: 311).

وقد اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ وذلك كما يلي:

- معامل كرونباخ ألفا

اتّبَعَ الباحثان القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، ومن خلال استخدام هذا المعامل تكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن المدة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي 80% فإن ذلك يشير إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من 100% تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (3) قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	12	%96.2
2	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	9	%92.9
3	متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	9	%93.7
4	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات	15	%89.6
5	معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص	8	%86.5
	إجمالي الاستبانة	**53**	**%93.5**

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع محاور الدراسة، وقيمة ألفا لجميع الفقرات (الاستبانة ككل) كانت مرتفعة أي بنسبة 93.5%، وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي.

4.7 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية

1.4.7 البيانات الشخصية والوظيفية

يهدف هذا المحور إلى جمع بيانات أفراد مجتمع الدراسة التي من خلالها يمكن التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبياناتها كالتالي:

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية والوظيفية

النوع		ذكر	أنثى		المجموع
	العدد	251	100		351
	النسبة%	%71.5	%28.5		%100
العمر		أقل من 30 سنة	من 30 إلى أقل من 50 ستة	50 سنة فأكثر	المجموع
	العدد	5	201	145	351
	النسبة%	%1.4	%57.3	%41.3	%100
التخصص العلمي		علوم إنسانية	علوم تطبيقية		المجموع
	العدد	165	186		351
	لنسبة%	%47.0	%53.0		100
الدرجة العلمية		أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد فأقل	المجموع
	العدد	39	86	226	351
	النسبة%	%11.1	%24.5	%64.4	%100
سنوات الخبرة		أقل من 7 سنوات	من 7 إلى أقل من 14 سنة	من 14 سنة فأكثر	المجموع
	العدد	40	135	176	351
	النسبة%	%11.4	%38.5	%50.1	%100

بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد العينة وبنسبة بلغت (71.5%) كانوا من الذكور، في حين كانت نسبته (28.5%) من الإناث.

وبالنسبة للعمر؛ فقد بينت النتائج أن (5) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (1.4%) كانت أعمارهم أقل من (30) سنة، و(201) مستجيباً وبنسبة بلغت (57.3%) تراوحت أعمارهم ما بين (30) سنة إلى أقل من (50) سنة، و(145) مستجيباً وبنسبة بلغت (41.3%) كانت أعمارهم من (50) سنة فأكثر.

وفيما يخص التخصص العلمي، فقد أظهرت النتائج أن (165) مستجيباً وبما نسبته (47%) هم من تخصصات العلوم الإنسانية، في حين أن (186) مستجيباً وبنسبة بلغت (53%) من التخصصات العلوم التطبيقية.

وفيما يتعلق بالدرجة العلمية، كشفت النتائج أن (39) مستجيباً وبنسبة بلغت (11.1%) يحملون الدرجة العلمية "أستاذ"، و(86) من المستجيبين وبنسبة مقدارها (24.5%) يحملون درجة "أستاذ مشارك"، و(226) مستجيباً وبنسبة بلغت (64.4%) يحملون درجة "أستاذ مساعد فأقل.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة، بينت النتائج أن (40) مستجيباً وبنسبة مقدارها (11.4%) لهم خبرة أقل من (7) سنوات، و(135) من المستجيبين وبنسبة بلغت (38.5%) كانت خبرتهم تتراوح ما بين (7) سنوات إلى أقل من (14) سنة، و(176) مستجيباً وبنسبة مقدارها (50.1%) كانت لهم خبرة (14) سنة فأكثر، وتعتبر البيانات سالفة الذكر بيانات جيدة، ويمكن أن تنعكس بشكل إيجابي على البيانات المتحصل عليها من أداة الدراسة.

ثانيًا- تحليل البيانات والإجابة على تساؤلات الدراسة

أ- الوصف الإحصائي وفق إجابات المبحوثين:

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.8) وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقاً للآتي: (1 – 1.79) يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة، (1.8 – 2.6) يكون اتجاه الإجابة غير موافق، (2.6 – 3.39) يكون اتجاه الإجابة محايدًا، (3.4 – 4.19) يكون اتجاه الإجابة بموافق، (4.2 – 5) يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

ولتحديد مدى الاتفاق على إجمالي كل محور من محاور الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فيكون المحور مرتفعاً لأفراد العينة المتفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أكبر من قيمة المتوسط المعياري (3) ، ويكون المحور منخفضاً لأفراد العينة غير المتفقين على فقرات المجالِ إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أقل من (0.05)، وقيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المجال أقل من قيمة المتوسط المعياري (3)، أو إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من (0.05)؛ بغض النظر عن قيمة متوسط الاستجابة.

1- المحور الأول – أوجه الشـراكة بين المؤسـسـات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص: نتائج التحليل الوصفي بمحور أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص

جدول (5) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي للمحور الأول

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
1	هناك تركيز استراتيجي دائم بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة البحثية.	ك	36	50	85	125	55	2.68	1.198	متوسطة
		%	%10.3	%13.2	%24.2	%35.6	%15.7			
2	يتم بناء حلقات اتصال فعالة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص في مجال الشراكة البحثية.	ك	46	35	55	170	45	2.62	1.217	متوسطة
		%	%13.1	%10.0	%15.7	%48.4	%12.8			
3	تصمم الشراكة البحثية للإسهام في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهه للقطاع الخاص.	ك	55	66	110	100	20	3.10	1.149	متوسطة
		%	%15.7	%18.8	%31.1	%28.5	%5.7			
4	تقوم الجامعات بتسويق نتائج البحث العلمي للقطاع الخاص في ضوء التكلفة الفعلية للأبحاث.	ك	21	70	75	145	40	2.68	1.099	متوسطة
		%	%6.0	%19.9	%21.4	%41.3	%11.4			
5	توجد قواعد ولوائح منظمة بين الجامعات والقطاع الخاص.	ك	26	40	105	115	65	2.56	1,137	منخفضة
		%	%7.4	%11.4	%29.9	%32.8	%18.5			
6	يشترك القطاع الخاص في لجان تطوير برامج الجامعة ومناهجها.	ك	5	60	86	125	75	2.42	1.049	منخفضة
		%	%1.4	%17.1	%24.5	%35.6	%1.4			
7	يزود الجامعة القطاع بنظام معلومات دقيق حول امكانياتها العلمية والبحثية وإسهاماتها في خدمة سوق العمل.	ك	26	70	90	115	50	2.74	1.152	متوسطة
		%	%7.4	%19.9	%25.6	%32.8	%14.2			
8	يشترك القطاع الخاص في وضع خريطة بحثية مرتبطة بالاحتياجات الإنتاجية.	ك	16	80	70	115	70	2.59	1.172	منخفضة
		%	%4.6	%22.8	%19.9	%32.8	%19.9			
9	تقدم الجامعات الاستشارات للقطاع الخاص في مختلف المجالات لزيادة إنتاجيتها.	ك	46	75	85	110	35	2.96	1.205	متوسطة
		%	%13.1	%21.4	%24.5	%31.3	%10.0			
10	يتبنى القطاع الخاص إنشاء أو ترميم بعض منشآت الجامعة.	ك	10	66	85	130	60	2.53	1.068	منخفضة
		%	%2.8	%18.8	%24.5	%37.0	%17.1			
11	التمثيل المتبادل بين إدارات المؤسسات الجامعية وإدارات القطاع الخاص.	ك	15	81	80	125	50	2.68	1.107	متوسطة
		%	%4.3	%23.1	%22.8	%35.6	%14.2			
12	إبرام عقود الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص.	ك	41	65	95	110	40	2.88	1.088	متوسطة
		%	%11.7	%18.5	%27.1	%31.3	%11.4			
	المتوسط العام							**2.70**	**0.963**	

يتضح من الجدول (5)، أن المتوسط العام لمحور "أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص" جاء منخفضاً، وبمتوسط حسابي قدره(2.70)، و بانحراف معياري (0.963)، وهذا يعني أنه لا يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، وأن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (تصمم الشراكة البحثية للإسهام في إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه القطاع الخاص)،، بمتوسط حسابي قدره(3.10)، و بانحرافات معياري (1.149) ، في حين حصلت العبارة (يتبنى القطاع الخاص إنشاء أو ترميم بعض منشآت الجامعة)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (2.53)، وبانحراف معياري (1.068).

وللإجابة على السؤال الأول للدراسة الذي نصه: ما واقع الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طرابلس؟

تم استخدام اختبار (One SampleT– test) لتحديد مستوى أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (6) أظهرت أن متوسط الاستجابة (2.70)، وهو أقل من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (0.3 –)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى أوجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص كان منخفضاً.

جدول رقم (6) نتائج اختبار (One SampleT– test) للمحور الأول

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T– Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
أوجه الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص	2.70	– 0.3	0.963	52.585	0.000	معنوية	منخفض

2– المحور الثاني– متطلبات الشـــراكة البحثية بين المؤســـســـات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص:

الجداول التالية توضـــح نتائج التحليل الوصـــفي لمتطلبات الشـــراكة البحثية بين المؤســـســـات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص "

Ø متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات:

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمتطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	وضع سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجامعات والقطاع والخاص.	ك	111	190	35	15	0	4.13	0.756	مرتفعة	6
		%	%31.6	%54.1	%10.0	%4.3	%0				
2	تطوير القوانين والقواعد المنظمة التي تضمن استمرارية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	ك	121	180	35	15	0	4.15	0.769	مرتفعة	5
		%	%34.5	%51.3	%10.0	%4.3	%0				
3	إنشاء مراكز استشارية داخل الجامعات لخدمة مؤسسات القطاع الخاص.	ك	146	150	20	30	5	4.16	0.962	مرتفعة	4
		%	%41.6	%42.7	%5.7	%8.5	1.4 %				
4	توفير المناخ المناسب الذي يشجع الجامعات على الشراكة مع القطاع الخاص.	ك	141	155	35	20	0	4.19	0.834	مرتفعة	3
		%	%40.2	%44.2	%10.0	%5.7	%0				
5	التزام الإدارة العليا بالجامعات بتطبيق الشراكة مع منظمات القطاع الخاص.	ك	136	145	45	15	10	4.09	0.968	مرتفعة	8
		%	%38.7	%41.3	%12.8	%4.3	2.8 %				
6	إشراك رجال الأعمال في المجالس العلمية للكليات والجامعات.	ك	65	131	65	65	25	3.42	1.190	مرتفعة	9
		%	%18.5	%37.3	%18.5	18.5 %	7.1 %				
7	إنشاء صندوق لتمويل البحث والتطوير وبما تسهم فيه منظمات القطاع الخاص .	ك	146	145	30	20	10	4.13	0.986	مرتفعة	7
		%	%41.6	%41.3	%8.5	%5.7	2.8 %				
8	توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العملية.	ك	196	105	25	25	0	4.34	0.893	مرتفعة جداً	1
		%	%55.8	%29.9	%7.1	%7.1	%0				
9	إنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر والخدمة للقطاع الخاص.	ك	151	140	45	10	5	4.20	0.873	مرتفعة جداً	2
		%	%43.0	%39.9	%12,8	%2.8	1.4 %				
						المتوسط العام		**4.08**	**0.737**		

يتضح من الجدول (7)، أن المتوسط العام لمحور "متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(4.08)، و بانحراف معياري (0.737)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق ايجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العملية)، بمتوسط حسابي قدره(4.34)، و بانحراف معياري (0.893)، في حين حصلت العبارة (اشراك رجال الأعمال في المجالس العلمية للكليات والجامعات)، على أدنى متوسط حسابي قدره (3.42) وبانحراف معياري (1.190).

ب- متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي لمحور متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	إشراك بعض أساتذة الجامعات في مجالس إدارات مؤسسات القطاع الخاص.	ك	105	156	50	35	5	3.91	0.982	مرتفعة	5
		%	%29.9	%44.4	%14.2	%10.0	%1.4				
2	قيام مؤسسات القطاع الخاص بدعم بحوث طلاب الدراسات العليا المرتبطة بمجال عملها.	ك	126	170	35	20	0	4.15	0.817	مرتفعة	2
		%	%35,9	%48.4	%10.0	%5.7	%0				
3	تشجيع مؤسسات القطاع الخاص الأساتذة القائمين على دراسة مشكلاتها وتطوير منتجاتها.	ك	131	160	35	20	5	4.12	0.904	مرتفعة	3
		%	%37.3	%45.6	%10.0	%5.7	%1.4				
4	التزام القطاع الخاص بدعم الجامعات مادياً في إنشاء البرامج التخصصية المرتبطة بأنشطتها.	ك	116	115	85	30	5	3.87	1.015	مرتفعة	7
		%	%33.0	%32.8	%24.2	%8.5	%1.4				
5	تخصيص القطاع الخاص نسبة من أرباحه السنوية لدعم أنشطة البحث والتطوير بالجامعات.	ك	125	141	35	30	20	3.91	1.143	مرتفعة	6
		%	%35.6	%40.2	%10.0	%8.5	%5.7				
6	تبني القطاع الخاص إنشاء كراسي علمية في الجامعات تحمل اسم مؤسساتها.	ك	90	126	70	45	20	3.63	1.161	مرتفعة	9
		%	%25.6	%35.9	%19.9	%12.8	%5.7				
7	تعاون القطاع الخاص مع الجامعات في مجال إنشاء مراكز البحوث المتخصصة.	ك	100	150	46	40	15	3.80	1.104	مرتفعة	8
		%	%28.5	%42.7	%13.1	%14.4	%4.3				
8	فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم داخل مؤسسات سوق العمل.	ك	161	135	40	10	5	4.25	0.870	مرتفعة جداً	1
		%	%45.9	%38.5	%11.4	%2,8	%1.4				
9	وضع خريطة بحثية مرتبطة بالإنتاج يطلب تنفيذها من قبل الجامعات.	ك	110	171	35	25	10	3.99	0.978	مرتفعة	4
		%	%31.3	%48.7	%10.0	%7.1	%2.8				
		المتوسط العام						**3.95**	**0.818**		

يتضح من الجدول (8)، أن المتوسط العام لمحور "متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(3.95)، و بانحراف معياري (0.818)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي هو للعبارة (فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم داخل المصانع والشركات)، بمتوسط حسابي قدره(4.25)، و بانحرافات معيارية (0.870) ، في حين حصلت العبارة (تبني القطاع الخاص إنشاء كراسي علمية في الجامعات تحمل اسم مؤسساتها)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (3.63)، وبانحراف معياري (1.161).

وللإجابة على السؤال الثاني للدراسة الذي نصه: ما مستوى متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

تم استخدام اختبار (One SampleT– test) لتحديد مستوى متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (9) أظهرت أن متوسط الاستجابة (4.02)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.02)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى متطلبات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص كان مرتفعاً.

جدول رقم (9) نتائج اختبار (One SampleT– test) لمحور المتطلبات

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T- Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
متطلبات الشراكة البحثية	4.02	1.02	0.750	100.384	0.000	معنوية	مرتفعة

3– المحور الثالث – معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص:

الجداول التالية توضح نتائج التحليل الوصفي لمعوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص "

أ- معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات:

جدول (10) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات"

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	جمود القوانين والتشـــريعات التي تلزم الجامعات بالشراكة مع القطاع الخاص.	ك	120	185	25	21	0	4.15	0.795	مرتفعة	10
		%	%34.2	%52.7	%7.1	%6.0	%0				
2	عـدم وجود قواعـد تنظم اسـتمرارية العمل المشـترك بين الجـامعـات والقطـاع الخاص.	ك	105	210	25	10	1	4.16	0.696	مرتفعة	9
		%	%29.9	%59.8	%7.1	%2,8	%0.3				
3	عدم وجود سياسات وأهداف واضـــحة بالجامعات تنظم الشـــراكة البحثية مع القطاع الخاص.	ك	130	180	30	10	1	4.22	0.741	مرتفعة جداً	7
		%	%37.0	%51.3	%8.5	%2.8	%0.3				
4	عدم قناعة الإدارة العليا بالجامعات بأهمية الشـراكة مع القطاع الخاص.	ك	100	125	85	30	11	3.78	1.051	مرتفعة	14
		%	%28.5	%35.6	%24.2	%8.5	%3.1				
5	ضعف قنوات الاتصال بين الجامعات ومؤســـســـات الـقـطـاع الـخـاص فـي المجتمع.	ك	145	175	30	0	1	4.32	0.651	مرتفعة جداً	5
		%	%41.3	%49.9	%8,5	%0	%0.3				
6	قلـة اهتمـام الجـامعـات بتســـويـق خـدمـاتـهـا ومشروعاتها البحثية.	ك	140	185	15	10	1	4.29	0.706	مرتفعة جداً	6
		%	%39.9	%52.7	%4.3	%2.8	%0.3				
7	قـلـــة ربـط الـخـطـط الاســـتراتيجية بالجامعات باحتياجات المؤســـســـات الإنتاجية والخدمية.	ك	145	185	15	6	0	4.34	0.642	مرتفعة جداً	4
		%	%41.3	%52.7	%4.3	%1.7	%0				
8	غيـاب رؤيـة اســـتراتيجيـة موحـدة علـى المســـتوى الحكومي لأهمية الشـــراكة البحثية	ك	180	155	10	6	0	4.45	0.639	مرتفعة جداً	1
		%	%51.3	%44.2	%2.8	%1.7	%0				
9	ضـــعف خبرة أعضـــاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في مؤسسات القطاع الخاص.	ك	70	125	100	50	6	3.58	1.016	مرتفعة	15
		%	%19.9	%35.6	%28.5	%14.2	%1.7				
10	انشغال الجامعات بالجوانب الأكـاديميـة النظريـة على حساب الجوانب التطبيقية.	ك	130	130	45	40	6	3.96	1.045	مرافعة	12
		%	%37.0	%37.0	%12.8	%11.4	%1.7				

11	ضـــعف اهتمام الجامعات بـالبحوث التطبيقيـة التي تعالج مشـــكلات القطـاع الخاص.	ك	130	160	20	41	0	4.08	0.944	مرتفعة	11
		%	%37.0	%45.6	%5.7	%11.7	%0				
12	ضـــعف ارتباط المقررات الدراســية بمتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع.	ك	120	145	30	55	1	3.93	1.039	مرتفعة	13
		%	%34.2	%41.4	%8.5	%15.7	%0.3				
13	قلـة الموارد المـاليـة التي تخصصها الجامعات للبحث والتطوير.	ك	185	130	20	10	6	4.36	0.850	مرتفعة جداً	3
		%	%52.7	%37.0	%5.7	%2.8	%1.7				
14	قلة الحوافز لأعضـاء هيئة التدريس التي تشـجعه على حـل مشـــكلات القطـاع الخاص.	ك	190	140	5	15	1	4.43	0.752	مرتفعة جداً	2
		%	%54.1	%39.9	%1.4	%4.3	%0.3				
15	قلة المعلومات المتوفرة عن الاحتيـاجـات التـدريبيـة والبحثية للقطاع الخاص.	ك	160	130	25	35	1	4.18	0.961	مرتفعة	8
		%	%45.6	%37.0	%7,1	10.0	%0.3				
		المتوسط العام						**4.14**	**0.542**		

يتضح من الجدول (10)، أن المتوسط العام لمحور "معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(4.14)، و بانحراف معياري (0.542)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (قلة ربط الخطط الاستراتيجية بالجامعات باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية) بمتوسط حسابي قدره(4.45)، و بانحراف معياري (0.639) ، في حين حصلت العبارة (ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات العمل في مؤسسات القطاع الخاص)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (3.58) وبانحراف معياري (1.016).

ب- معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص: الجدول التالي يوضح نتائج التحليل الوصفي للمحور.

جدول (11) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص

ت	الفقرة	التكرار والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
1	عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات.	ك	170	140	30	6	5	4.32	0.815	مرتفعة جداً	1
		%	48.4 %	%39.9	%8.5	%1.7	%1.4				
2	قلة اهتمام القطاع الخاص بتطبيق نتائج البحوث العلمية التي تنتجها الجامعات.	ك	130	175	30	10	6	4.18	0.833	مرتفعة	5
		%	37.0 %	%49.9	%8.5	%2.8	%1.7				
3	عزوف القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية بالجامعات.	ك	160	125	50	11	5	4.21	0.901	مرتفعة جداً	3
		%	45.6 %	%35.6	%14.2	%3.2	%1.4				
4	اعتماد بعض مؤسسات القطاع الخاص على مكاتب الخبرة الأجنبية في حل مشكلاتها.	ك	130	130	71	20	0	4.05	0.894	مرتفعة	7
		%	37.0 %	%37.0	%20.2	%5.7	%0				
5	قلة معرفة مؤسسات القطاع الخاص بإمكانيات الجامعات وقدرتها على حل مشكلاتها وتطوير منتجاتها.	ك	140	155	41	15	0	4.20	0.806	مرتفعة جداً	4
		%	39.9 %	%44.2	%11.7	%4.3	%0				
6	اعتماد مؤسسات القطاع الخاص على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج.	ك	160	145	31	15	0	4.28	0.798	مرتفعة جداً	2
		%	45.6 %	%41.3	%8.8	%4.3	%0				
7	قلة توفر المعلومات الخاصة بالخدمات الاستشارية والبحثية والتدريبية التي يمكن أن تقدمها الجامعات للقطاع الخاص	ك	105	180	36	30	0	4.03	0.863	مرتفعة	8
		%	29.9 %	%51.3	%10.3	%8.5	%0				
8	ضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية بالجامعات	ك	125	140	70	16	0	4.07	0.858	مرتفعة	6
		%	35.6 %	%39.9	%19,9	%4.6	%0				
	المتوسط العام							**4.16**	**0.607**		

يتضح من الجدول (11)، أن المتوسط العام لمحور "معوقات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص" جاء مرتفعاً، وبمتوسط حسابي قدره(4.16) و بانحراف معياري (0.607)، وهذا يعني أنه يوجد اتفاق إيجابي في استجابة المبحوثين حول فقرات المحور، و أن أعلى متوسط حسابي جاء للعبارة (عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز البحث في الجامعات) بمتوسط حسابي قدره (4.32)، و بانحراف معياري (0.815) ، في حين حصلت العبارة (قلة توفر المعلومات الخاصة بالخدمات

الاستشارية والبحثية والتدريبية التي يمكن أن تقدمها الجامعات للقطاع الخاص)، على أدنى متوسط حسابي وقدره (4.03)، وبانحراف معياري (0.863).

وللإجابة على السؤال الثالث للدراسة الذي نصه: ما مستوى المعوقات التي تحد من الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص؟

تم استخدام اختبار (One SampleT- test) لتحديد مستوى معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص، فإن النتائج في الجدول رقم (12) أظهرت أن متوسط الاستجابة (4.02)، وهو أكبر من متوسط القياس (3)، وأن الفروق تساوي (1.02)، ولتحديد معنوية هذه الفروق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً، وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية الفروق، أي أن مستوى معوقات الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص كان مرتفعاً.

جدول رقم (12) نتائج اختبار (One SampleT- test) لمحور المعوقات

المحور	المتوسط الحسابي	الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط المعياري	الانحراف المعياري	القيمة الإحصائية T-Test	قيمة الدلالة الإحصائية	معنوية الفروق	المستوى
معوقات الشراكة البحثية	4.15	1.15	0.509	152.817	0.000	معنوية	**مرتفعة**

8. النتائج والتوصيات

1.8 النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. مستوى أوجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية ومنظمات القطاع الخاص جاء منخفضاً.
2. مستوى متطلبات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان مرتفعاً.
3. مستوى معوقات الشراكة بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص كان مرتفعاً.
4. أهم متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالجامعات هو "توفير المعامل المتخصصة والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العملية".
5. من أهم متطلبات الشراكة البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص هو "فتح المجال لأساتذة الجامعات لإجراء بحوثهم داخل مؤسسات سوق العمل".
6. من أهم المعوقات المرتبطة بالجامعات التي تواجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص هو غياب رؤية استراتيجية موحدة على المستوى الحكومي لأهمية الشراكة البحثية.

7. من أهم المعوقات المرتبطة بالقطاع الخاص التي تواجه الشراكة البحثية بين المؤسسات الجامعية والقطاع الخاص هو عزوف القطاع الخاص عن إسناد مشكلاته البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات.

2.8 التوصيات

1. على المؤسسات الجامعية تبني مفهوم الشراكة البحثية ضمن توجهاتها الاستراتيجية الذي يعد مدخلًا مهمًا للنهوض أساسًا للتنمية في مؤسسات سوق العمل، خاصة في منظمات القطاع الخاص.
2. العمل على إيجاد آليات واضحة تسهم في نشر ثقافة الشراكة البحثية، وزيادة الوعي بنتائجها الإيجابية، وذلك من خلال تكوين فرق على مستوى المؤسسات الجامعية تتولى تضمين هذه الثقافة ضمن الأنشطة الجامعية.
3. التركيز على إقامة المعارض، وورش العمل، والندوات، واللقاءات الدورية للتواصل الفعال بين مؤسسات الجامعة والقطاع الخاص بما يسهم في تسويق خدمات الجامعة وتخصصاتها لمؤسسات سوق العمل، وتعزيز الثقة المتبادلة بينها.
4. توجيه شراكات البحث العلمي في الجامعات في مختلف المستويات الأكاديمية نحو تحقيق متطلبات النهوض وتنمية القطاع الخاص.
5. ضرورة إنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات لتقديم الدعم المباشر والخدمات لمنظمات القطاع الخاص.
6. ضرورة قيام منظمات القطاع الخاص بتعزيز دورها في الشراكة وذلك من خلال تزويد الجامعات باحتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة، والمعارف والمهارات المطلوبة.
7. العمل على إنشاء قاعدة معلومات دقيقة ومتجددة تتمكن المؤسسات الجامعية من خلالها من التعرف على المشاكل التي تواجه عمل منظمات القطاع الخاص.
8. العمل على توطيد العلاقة المتبادلة بين القيادات الجامعية والمسؤولين في القطاع الخاص، وبناء حلقات تواصل لزيادة الثقة المتبادلة بينها لتبادل المعلومات، وتذليل الصعوبات، وتسهيل الإجراءات لبناء وتفعيل الشراكة بينها.
9. قيام القطاع الخاص بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث والتطوير في الجامعات، وتمويل المشاريع البحثية، وتخصيص مراكز بحوث متخصصة، والإسهام في توفير الأجهزة والأدوات ذات التقنية المتطورة وغيرها.

10. توصي الدراسة بضرورة عقد شراكات استراتيجية ذات قيمة مضافة مع مراكز البحث العالمية، وبما يخول زيادة قدرات المؤسسات الجامعية في مجال البحث العلمي، وتقوية الأثر الإيجابي لهذه الشراكات على المؤسسات الجامعية في ليبيا.
11. العمل على تأكيد أهمية التوجه نحو خلق قاعدة علمية وثقافية وطنية تعمل على تطبيقها في الخطط التنموية، ضمن إطار سياسة علمية محددة الأهداف، تؤمن الدعم اللازم لأنشطة البحث والتطوير.

قائمة المراجع

الأحمد، هند محمد عبدالله (2016)، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، مجلة العلوم التربوية، ع(4).

الثنيان، سلطان بن ثنيان (2008)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية– تصور مقترح، رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

الحايس، عبدالوهاب جودة عبدالوهاب (2009)، الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي وتحدياتها بسلطنة عمان: دراسة ميدانية، المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية.

خضر، جميل أحمد محمود (2011)، تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

درادكة، أمجد محمود، ومعايعة، عادل سالم (2014)، الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، م(7)، ع(15).

الرشيد، عادل محمود (2007)، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص (المفاهيم – النماذج – التطبيقات)، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

رضوان، سامي عبدالسميع (2013)، تطوير الأداء البحثي في الجامعات الناشئة في ضوء الشراكة المجتمعية والتشبيك المؤسسي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ع (24).

صائغ، عبدالرحمن أحمد، و متولي، مصطفى محمد (2005)، التنسيق والتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرون، الدراسات المرجعية، الرياض، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

عبدالستار، رضا محمد (2010)، الشراكة في مجال تعليم الكبار من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، المؤتمر السنوي الثامن لمركز تعليم الكبار "المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار في الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية" جامعة عين شمس.

العيلة، حسين شعبان حسين (2017)، واقع الشراكة بين الجامعات الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص وعلاقتها بتحسين الأداء المؤسسي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأزهر. غزة.

القحطاني، منصور بن عوض صالح (2008)، آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين في أبها، ع (13).

محمد، ماهر أحمد حسن (2017)، تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، الإمارات، المجلة الدولية للبحوث التربوية، يونيو م(41)، ع(2).

معهد البحوث والاستشارات (2006)، نحو مجتمع المعرفة: الشراكة بين القطاع العام والخاص في الأبحاث" الإصدار الخامس، مركز الدراسات والاستشارات، جامعة الملك عبدالعزيز.

Sekaran. U. (2006) Research Methods for Business A Skill –Building Approach 4th edition John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p311.